خيارات السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

م.م. محمد زهير عبد الكريم
كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل
mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq

الملخص

تُمثل مشاريع السدود التي تشيدها بعض الدول على الأنهار الدولية، واحدة من الأسباب لإثارة المشكلات والأزمات؛ عندما تتسبب بضرر لحصص الدول الأخرى، ومنها في نهر النيل الذي يمر بدول عدة، حينما أعلنت أثيوبيا بشكل منفرد، عن بناء "سد النهضة" في عام ٢٠١١ عقب الثورة المصرية، مما تسبب في تفجر المشكلة بين مصر وأثيوبيا؛ كون السد يهدد الأمن المائي المصري، ولتستمر مشكلة"سد النهضة" بثقلها بشكل خاص في عهد الرئيس"عبدالفتاح السيسي"، الذي واجهها بسياسة خارجية تعتمد خيارات عدة، أساسها التفاوض، والتحرك الأقليمي والدولي، والتلويح بالرد العسكري، لكن من دون سياسة مصرية حاسمة، ودون حساب عامل التأخير والتسويف، الأمر الذي كان لصالح أثيوبيا في أكمال السد، وهو ماوقعت فيه سياسة مصر الخارجية ولتستمر المشكلة.

الكلمات المفتاحية: نهر النيل، سد النهضة، مصر، أثيوبيا.

The options of Egyptian foreign policy towards problem of Renaissance Dam during era President Abdel Fattah El-Sisi

Asst. Lecturer.
Mohammed Zuhair Abdul Karim
Department of International Relations / Faculty of Political Science / University of Mosul

Abstract:

The dam projects that some countries are building on international rivers, represent one of the reasons for causing problems and crises. When it damages the shares of other countries, including in the Nile River, which passes through several countries, when Ethiopia unilaterally announced the construction of the "Renaissance Dam" in 2011 following the Egyptian revolution, which caused the outbreak of the problem between Egypt and Ethiopia; The fact that the dam threatens Egyptian water security, And the problem of the "Renaissance Dam" will continue to bear its weight in particular during the era of President "Abdel Fattah Al-Sisi," who faced it with a foreign policy that relied on several options, the basis of which was negotiation, regional and international action, and the threat of a military response, but without a decisive Egyptian policy, and without counting the factor of delay and procrastination, The matter was in favor of Ethiopia in completing the dam, which is what Egyptian foreign policy has fallen into, and the problem continues.

Key words: Nile River, Renaissance Dam, Egypt, Ethiopia.

المقدمة:

يشكل الأمن المائي أحد المرتكزات الرئيسة للأمن القومي للدول؛ لأن الماء مورد أساسي لحياة الأنسان والكائنات الحية، وله أهمية كبيرة في التنمية بكل مجالاتها. وتسعى الدول لتـــوفير المصادر المائية وتنميتها لضمان بقائها، ولخدمة مسيرتها في التنمية الكاملة.

تعد المياه التي تجري في دول عدة واحد من الأسباب المزمنة القابلة لإثـــارة المشـــكلات والأزمات نتيجة حالات عدم التعاون بين الدول المتشاركة في النهر، وتغافل حصص وحقـــوق بعضها البعض، ولاسيما عندما تشيد السدود على الأنهار الدولية والتي تهدف للسيطرة علـــى

الفيضانات وخزن المياه للإستفادة منها في ظروف الشح، فضلاً عن إنتاج الكهرباء، وأصبحت هذه المشاريع سبباً رئيساً لأشعال الأزمات والنزاعات بين الدول؛ كون أن بعض الدول تعمد إلى بناء السدود كوسيلة للسيطرة على مياه الانهار الدولية، ومن ثم التحكم أو تقليل حصص الدول الأخرى من النهر، دون التقيد بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي ترتب أسس إستخدام وتوزيع الحصص في الإنهار الدولية.

اغتنمت أثيوبيا حالة الإرتباك المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لتعلن عن بناء "سد النهضة"، وأدى ذلك لإثارة مشكلة كبيرة، أخذت زخماً سياسياً وردود فعل مصرية سياسية واسعة، نظراً لتشكيله خطراً كبيراً على الأمن المائي المصري، لتأخذ تلك الأزمة جانب كبير من إهتمام السياسة الخارجية المصرية ولاسيما في عهد الرئيس"عبدالفتاح السيسي" منذ منتصف عام ٢٠١٤.

أهمية البحث: تأتي أهمية الموضوع من كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية المصرية التي إتبعت مجموعة أساليب، حيال أزمة "سد النهضة" في عهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" التي تعد مصيرية لمصر كونها تهدد أمنها المائي.

إشكالية البحث: إن بناء "سد النهضة" قد ولد مشكلة حقيقية تهدد الأمن المائي المصري وجعل السياسة الخارجية المصرية تنشط لمواجهة هذا الخطر، ولهذا تبرز الإشكالية البحثية من السؤال البحثي المحوري الآتي: إلى أي مدى نجحت الخيارات السياسية الخارجية التي إتخذتها مصر في عهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بخصوص مشكلة "سد النهضة" المهددة لأمنها المائي؟

ومن السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة البحثية الفرعية الآتية:

١. ما الوصف الجغرافي والاطار القانوني لنهر النيل؟ وماهي السياسات المائية لكل من مصر وأثيوبيا؟

٢. ماهو "سد النهضة"؟ وماهي تأثيراته على مصر؟ وكيف ظهرت مشكلته؟ وكيف تعاملت مصر معه حتى منتصف عام ٢٠١٤.

٣. ما الخيار التفاوضي الذي إتبعته حكومة الرئيس" السيسي" حيال سد النهضة؟ وهل وفقت في إتباعه؟

٤. كيف تحركت حكومة الرئيس "السيسي" إقليمياً ودولياً لتعزيز موقفها حيال مشكلة "سد النهضة"؟

٥. كيف لوحت مصر في عهد الرئيس"السيسي" بالحل العسكري ضد "سد النهضة"؟

فرضية البحث: نتيجة لقيام السلطات الاثيوبية استغلال مياه نهر النيل لمصلحة "سد النهضة" الذي ولد مشكلة، والذي أثر عكسياً على مصالح مصر لاسيما في عهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي"،ولهذا كلما كان لمصر خيارات سياسية أكثر كلما أدى ذلك لنجاحها في مواجهة الازمة مماجعلها تصعد من سياستها الخارجية ضدها والعكس صحيح. لكن من دون الإكتراث لعاملي الوقت والتسويف الأثيوبي.

منهج البحث: لإثبات صواب فرضية البحث، والتوصل للأجوبة على تساؤلات إشكالية الموضوع؛ إعتمد البحث المنهج الوصفي، فضلاً عن منهج التحليل النظمي، مع الإستعانة بالمنهج التاريخي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي احتوت أهم الإستنتاجات. المبحث الأول درس: الوصف الجغرافي والإطار القانوني لنهر النيل.أماَ المبحث الثاني فكشف: السياسات المائية لمصر واثيوبيا ومشكلة سد النهضة.في حين ركز المبحث الثالث على: السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة منذ منتصف عام ٢٠١٤.

المبحث الأول: الوصف الجغرافي والإطار القانوني لنهر النيل.

يتناول هذا المبحث المعلومات الأساسية التعريفية لنهر النيل من الناحية الجغرافية والقانونية، وذلك بيان أهم مناطق منبع ومجرى النهر، فضلاً عن بيان الإطار القانوني لنهر النيل؛ كونه نهر دولي بوجود مجموعة من البرتوكولات والإتفاقيات تحكمه. ولذلك تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: وصف جغرافي لنهر النيل:

تشتهر أفريقيا بالمصادر المائية، إذ يجري فيها ١٣ نهراً. وأطولها نهر النيل الذي يقدر طوله ٦٦٩٥كم[١]. ويعد أهم الانهار في أفريقيا والعالم، ويتميز بكونه الوحيد الذي ينحدر من الجنوب صوب الشمال[٢]. وتقدر مساحة حوض النيل حوالي٣,٤كم٢، مغطياً عشر من مساحة القارة الافريقية، ويقدر عدد سكانه نحو٤٠٠مليون نسمة[٣].ويشمل حوض النيل ١١دولة هي:"مصر والسودان وجنوب السودان وأثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي وكينيا والكونغو الديمقراطية وأرتيريا"[٤]. وتشكل من مجموعة نظم نهرية إقليمية[٥].

وتقسم منابع نهر النيل إلى المصادر الأتية:

أ- منابع هضبة البحيرات الإستوائية: تقدر مساهمتها بنحو ١٣مليار م٣من مجموع مياه النيل، وبمايقدر١٥% من إيراداته، وتشمل مجموعة بحيرات هي:" فيكتوريا، كيوجا، إدوارد، جورج، ألبرت"[٦]. ونهر "كاجيرا" أول منابع النيل يصب في بحيرة" فيكتوريا". وتعد بحيرة "فيكتوريا" أكبر بحيرات العالم، وتقدر مساحتها ٦٩٠٠كم٢ فيما يبلغ طولها ٣١٥كم وأرتفاعها١١٣٢م عن مستوى سطح البحر. وتبلغ مساهمتها بالنيل٢١مليار م٣ وتقع في ثلاث بلدان هي: كينيا وأوغندا وتنزانيا.أمابحيرة "ألبرت" فمساحتها٥٣٠كم٢ وطولها ١٧٥كم وموقعها في كل من: "أوغندا والكونغو الديمقراطية"، وتغذي نهر النيل بنسبة ٢٢مليار م٣[٧].

ب- المنابع الفرعية: وتقسم إلى الآتي[٨]:

١. بحر الجبل: ويمتد من خروجه من بحيرة "ألبرت" حتى اتصاله بنهر" السوباط" ويطلق عليه" نيل ألبرت" ويبلغ طوله ١٢٨كم.

٢. بحر الزراف: يشمل جريانه بين مستنقعات "بحر الجبل" واقعاً شرقاً منه، ونحو شمال غابة"شامبن".

٣. بحر الغزال: ويتكون من أنهار عدة من إقليم خط تقسيم المياه بين النيل والكونغو.

ج- منابع الهضبة الإثيوبية: تعد الهضبة الأثيوبية أخطر وأهم منبع لنهر لنيل، حيث إنها تغذيه بالمياه بنسبة٨٥% من موارده السنوية[٩] ويتكون حوض الهضبة الإثيوبية من الآتي:

١. نهر السوباط: وهو نهر ذات منابع متعددة، ومنبعه من السفوح الجبلية لهضبة أثيوبيا، ويعد كل من "البابور" والبيبور" من أبرز روافده[١٠] ويغذي النيل بحوالي ١١مليار م٣[١١].

٢. النيل الأزرق: وهو أهم وأكبر الأنهار القادمة من أثيوبيا، وأكبر روافد النيل، ويغذيه بنحو ٥٤مليار م٣ سنوياً، بما يشكل ٦٥% من مجموع مياه النيل. ومنبعه من شمال غرب هضبة الحبشة، ومصادره المائية تأتي بشكل رئيسٍ من بحيرة"تانا"[١٢].

٣. نهر عطبرة: ينبع من جهة شمال الهضبة الاثيوبية، ويتكون من روافد عدة، ويشكل ايراده من المياه نحو١١,٥مليار م٣[١٣]

يتشكل نهر النيل الموحد عند التقاء نهر "النيل الأبيض" القادم من البحيرات الاستوائية بنهر "النيل الأزرق" القادم من الهضبة الأثيوبية في السوادن عند مدينة "الخرطوم"، ثم يواصل الجريان ليدخل مصر[١٤].

المطلب الثاني: الإطار القانوني لنهر النيل:

يحكم مياه النيل إطاراً قانونياً واضحاً، ملزم لكل الأطراف التي يمر فيها النهر[١٥]. ويتمثل بإتفاقيات تنظم العلاقة بين بلدان النيل، وأغلبها تعود لوقت السيطرة الإستعمارية،عقدت بين بريطانيا والبلدان المستعمرة[١٦]. وتتمثل بالآتي:

١. بروتوكول عام ١٨٩١وقع بين بين بريطانيا وإيطاليا، وأكد على الأمتناع عن إقامة مشاريع أو سدود على نهر"عطبرة" من شأنها أن تسبب تغير في تدفق مياه النيل[١٧].

٢. الإتفاقية التي أبرمت عام ١٩٠٢ بين كل من بريطانيا ومصر وأثيوبيا، وضمنت في المادة الثالثة:"إلتزام أثيوبيا بعد القيام بأي نشاطات على النيل الأزرق وبحيرة "تانا" أو نهر "السوباط"، بمايؤدي إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة في نهر النيل"[١٨].

٣. الإتفاقية التي أبرمت عام ١٩٠٦ بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وأشارت على أهمية التشاور في حالة حدوث فوضى في أثيوبيا، من شأنها ان تسبب ضرر على مصالح كل من بريطانيا ومصر في النيل[١٩].

٤. الإتفاقية ذات الأهمية الكبيرة التي أبرمت عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا على إعتبار أنها المستعمرة لبلدان منابع النيل:"أوغندا– كينيا– تنزانيا–السودان". وأهميتها تتمحور في كونها احتوت الإعتراف بالحقوق المصرية الطبيعية والتاريخية في النيل، ونصت على إلزام بلدان المنابع الإمتناع عن إقامة أعمال على نهر النيل دون إتفاق مسبق مع مصر، بما يؤثر على حقوقها المائية[٢٠].

٥. الإتفاقية المهمة التي أبرمت عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وتتعلق بضبط مياه النيل، بعد ظهور متغيرات جديدة على الساحة، ولاسيما إعلان مصر تشييد " السد العالي"، ومشاريع أعالي النيل[٢١]. وحسب الاتفاقية تم تقاسم الحصص المائية، بمايعادل ٥٥,٥ مليار م^{3} لمصر، بنما حصل السودان ١٨,٥ مليار م^{3}[٢٢].

٦. مبادرة حوض النيل: قدمتها مصر والسودان وتتضمن خطة لجميع دول حوض النيل، وقعت عام١٩٩٩، وتهدف لتطوير موارد النيل بشكل عادل وكفوء، وتحقيق الأمن والسلم والتعاون بين دول الحوض[٢٣].

٧. الإتفاقية التي تم أبرمت في آيار٢٠١٠ وسميت إتفاقية"عنتيبي"، وشملت:"راوندا تنزانيا،أوغندا،أثيوبيا". في مدينة "عنتيبي" الأوغندية، وهدفت لأن يكون زيادة في حصص مياه النيل، وإعترض عليها كل من"مصر والسودان" كونها تلغي حصصهم التاريخية في النيل[٢٤].

على الرغم من وجود هذا الإطار القانوني، إلا أن نهر النيل من الأنهار التي يثير حوله خلافات من قبل البلدان المشتركة فيه[٢٥]. إذ ترى بعض دول النهر أن أكثرية تلك الإتفاقيات أبرمت في عهد السيطرة الإستعمارية[٢٦]. فالخلاف الكبير يتركز بين بلدان منابع النيل ودولتي المصب"مصر والسودان"، في حق كل طرف بمياه النهر، كونهما لاتقبلان فكرة الحقوق المتساوية

في النيل، كما أن دول المنابع غير متقبلة مبدأ الأمن المائي لمصر والسودان، ولاتعترف بالإتفاقيات التي ضمنت حقوقهما في المياه، وتقول أن المستعمر هو من أبرم الاتفاقيات بالنيابة عن الدول التي كان يحتلها، ومن ثم تطالب بإتفاقيات جديدة(٢٧).

من خلال ماتقدم يتضح بأن نهر النيل نهر دولي يمر بدول عدة، ويحكمه إطار قانوني من خلال وجود إتفاقيات عدة تلزم الدول بأحكامها، وهو مايفرض على دول المنبع، عدم القيام بأي إجراء انفرادي دون إخطار مسبق لباقي الدول، ولاسيما دولتي المصب السودان ومصر، ولكن من جهه أخرى فإن دول المنبع تميل الى عدم الاعتراف بتلك الاتفاقيات بدعوى انها وقعت بعهد الاستعمار، وتطالب باتفاقيات جديدة تتضمن احكام جديدة وهو ماترفضه مصر والسودان؛ كون الإتفاقيات الجديدة قد تتضمن تعديلات تغير من حصصهما المكتسبة في الإتفاقيات القديمة وبهذا فإن اختلاف وجهات النظر هذه بين دول المنبع ودول المصب حول تقاسم الحصص في مياه النيل، هو الأساس الذي تثار حوله المشكلات والأزمات وتؤسس لصراعات على مشاريع قد تعارضها بعض الدول، في حين توافق عليها أخرى.

المبحث الثاني: السياسات المائية لمصر واثيوبيا ومشكلة سد النهضة.

يهتم هذا المبحث بدراسة السياسات المائية لكل من مصر واثيوبيا، وذلك بتوضيح كيفية تعامل كل من هاتين الدولتين ووجهة نظرها تجاه الموارد المائية لنهر النيل، فضلاً عن التعريف بماهية"سد النهضة" الأثيوبي على نهر "النيل الأزرق"، ومؤثراته على الحصة المائية المصرية من نهر النيل، ومسار مشكلة السد منذ ثورة ٢٠١١ وحتى منتصف عام ٢٠١٤، كموضوع مهم واساسي لابد من التطرق اليه لمعرفة جذور ومراحل المشكلة؛ لذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب و على النحو الآتي:

المطلب الأول: السياسات المائية لمصر وأثيوبيا:

أولاً: السياسة المائية المصرية:

تكمن أهمية نهر النيل لمصر بكونه يشكل المورد الأساسي للمياه العذبة فيها، وتعتمد عليه بشكل كلي تقريباً في مجالات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي، ويؤمن٩٦,٥% من حاجتهاالمائية السنوية، بينما لايزيد إعتمادها على باقي المصادر مثل الامطار والمياه الجوفية وعمليات تحلية المياه عن٥%. ومن ثم فإن إن أي إنقاص في نسبة المياه القادمة لمصر من النيل؛ سيؤثر سلبياً على جميع نواحي الحياة فيها[٢٨].

تُقدر حصة مصر الثابتة من مياه النيل ٥٥,٥ مليار م^3 حسب إتفاقية ١٩٥٩[٢٩].ويمثل الحفاظ على هذه الحصة المحرك الرئيسِ للسياسة المصرية تجاه بلدان حوض النيل[٣٠]. وتمحورت سياسة مصر المائية حول هذا المبدأ الأساسي، بِعد أن الدولة المصرية هي الأكثر تضرراً وأكثر إستفادة من نهر النيل مقارنة بدول الحوض، كونها تفتقر لروافد أخرى، وهذا أنعكس على سياسة مصر الخارجية[٣١]؛ بِعد نهر النيل شيء رئيسِ فيها، كون تفسير مصر لأمنها القومي يشمل أمنها المائي، ومن ثم إن دوام جريان مياه النيل يعد من الأهتمامات الأساسية لمصلحة مصر الوطنية؛ ولهذا فإن الشاغل الأول لأي حكومة مصرية يكون في ضمان إستمرار هذه المياه، ومنع تهديدها، أو وقوعها تحت سيطرة طرف معادي[٣٢].وذلك الأمن يشمل أراضي بعيدة في وسط وشرق القارة الأفريقية، ومن ثم إن أي تهديد ونقص لهذه الكميه من المياه هو تهديد لأمن مصر القومي[٣٣]. كما وتنظر مصر إلى أنها صاحبة حقوق مكتسبة تاريخية، ومن ثم لايمكن التعرض لها، وايضاً أهمية التشاور معها من قبل باقي دول حوض النيل قبل القيام بأعمال قد تؤثر على المصادر المائية[٣٤].

ثانياً: السياسة المائية الأثيوبية:

منذ إستقلال أثيوبيا عام ١٩٥٦ تصرح دائماً، بأهمية إحتفاظها بحقها في إستعمال المصادر المائية الواقعة في حدودها، وتستند حجتها على أستخدام المياه على أساس المساهمة المائية؛ لأن

كمية مساهمتها تبلغ"٧٢مليار م٣ / سنة" من مجموع الوارد المائي المقدر"٨٤ مليار م٣"[٣٥]. وتعارض أثيوبيا بشكل كبير ماتدعيه مصر في حقوقها التاريخية في النيل، وتمتنع عن الإقرار بالحق المصري في المياه من جانب السبق في استعمال مياه النيل[٣٦]. وترفض أثيوبيا كل الإتفاقيات الماضية، التي تم ابرمتها نيابة عنها الدول الإستعمارية[٣٧]. وقد طالبت بعقد إتفاقية لكل دول نهر النيل[٣٨].وتشير أثيوبيا أنه ليس هناك شيء يجبرها بأن تسمح بجريان مياه النيل من مناطقها تجاه بلدان المصب السودان ومصر[٣٩]. ونشطت أثيوبيا في موضوع بناء السدود، لإرواء أراضي تدعي انها تحتاج لري، في حين أنه طوال السنة تروى أرضها دون صعوبات مائية، فضلاً عن إدعائها بحاجتها للكهرباء لرفع مستوى المعيشة[٤٠]. مؤكدة على حقها في مباشرة مشاريعها حتى إذا لم تحصل على الموافقة من باقي دول النيل[٤١]. كماتسعى بشكل كبير إلى كسب ود دول منبع النيل، وبالأخص:"أوغندا، كينيا،تنزانيا، بروندي،الكونغو الديمقراطية"،لدعم سياستها المائية[٤٢].

المطلب الثاني: مشكلة سد النهضة وتأثيره على مصر:

اولاً: ماهية سد النهضة الأثيوبي:

إن فكرة بناء "سد النهضة" قديمة، إنطلقت عام ١٩٤٦، عن طريق" مكتب الإستصلاح الأمريكي" في دراسة شاملة[٤٣]. وصيغت من خبراء أمريكان إستشارة في الفترة١٩٥٩-١٩٦٤، إقترحت ٣٣ موقع لبناء سدود لأغراض الطاقة والري، وكان أعظمها يقع قرب الحدود مع السودان، الذي هو موقع" سد النهضة" حالياً[٤٤].

أعلنت اثيوبيا بصورة أُحادية في شباط ٢٠١١ عن مشروع" سد النهضة النهضة الأثيوبي العظيم"[٤٥]. وقد وضع حجر الأساس للسد" ميليس زيناوي" رئيس الوزراء الاثيوبي الراحل[٤٦]. وذلك في نيسان من العام ذاته. وفي البداية تم تسميته "سد الحدود" "Borderdam" وايضاً أطلق عليه أسم المشروع"X" وبعدها "سد الألفية""Millennium Dam"، ثم تم

تسميته:"سد النهضة الاثيوبي العظيم": " Grand Ethiopian Renaissance Dam"[٤٧].

يقع "سد النهضة" عند نهاية نهر النيل الأزرق، داخل الاراضي الاثيوبية في منطقة"بني شنقول جوموز"، بمسافة ٢٠-٤٠ كم من الحدود مع السودان[٤٨]، ويبعد"٧٦٠" كم عن" أديس أبابا" العاصمة، وذلك بشكل خرساني أسطواني رئيسٍ وسد آخر مُساند[٤٩]. أما إرتفاع السد فيبلغ"١٧٠م"، وبطول "١٨٠٠م" فيما تمتد بحيرته الخاصة لمساحة "١٧٥كم" وبسعة"٧٠-٦٣" مليار م٣،ويحتوي على"١٦" توربين كل واحد ينتج "٣٧٥" ميكاوات من الكهرباء، فيما تبلغ طاقته المصممة حوالي"٦٠٠٠" ميكاوات[٥٠]. وتباشر شركة"ساليني" الإيطالية عمليات تشييد"سد النهضة"[٥١].

تقدر التكاليف المالية لسد النهضة نحو "٤,٨" مليار دولار، وربما سترتفع لنحو" ٨" مليارات دولار[٥٢]. وإمتنعت مؤسسات التمويل الدولية، لاسيما "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي" عن تمويل بناء السد، وذلك خشية أمكانية حدوث نزاعات وحروب مياه، نتيجة للازمة المائية التي ستنتج عن تشييد السد لاسيما لمصر[٥٣]. وتقوم الحكومة الأثيوبية بتمويل السد من خلال بيع سندات حكومية للشعب، وأيضاً بواسطة الإستثمارات في قطاع الكهرباء، وتمول الصين كلفة المعدات الكهربائية بحوالي "١,٨" مليار دولار[٥٤]. كما تباشر شركة "Atstom" الفرنسية بتصدير توربينات الطاقة للسد بقيمة "١,٨" مليار دولار، بينما كل من تركيا وقطر تقومان بالمساهمة بتمويل السد لمصالح سياسية وإقتصادية، من خلال المشاركة بمشروع واسع لزراعة أكثر من مليون فدان قرب السد، فضلاً عن مشاريع آخرى متعلقة بسكك الحديد[٥٥].

وصفت أثيوبيا "سد النهضة" بأنه "مبادرة إستراتيجية مهمة" الغرض منها انتاج الكهرباء لتغطية الإستهلاك المحلي، وتساهم بدعم الإقتصاد الوطني الذي سيرتفع نموه بنسبة٤%[٥٦]. إذ قال رئيس الوزراء الأثيوبي"ميليس زيناوي"، في عام ٢٠١١:"أنه آن الأوان أن يتقدم الشعب

الأثيوبي ويتطور،وأن ينعم بالرخاء والإزدهار، وأن الوسيلة والوحيدة المتاحة أمامه هو القيام بتوليد الطاقة الكهرومائية، وتنمية الزراعة المروية"[٥٧].

تشير الدراسات إن "سد النهضة" ممكن أن يجعل أثيوبيا تجني جملة مكاسب أقتصادية وسياسية، يمكن توضيحها وفق الآتي:

١. تقليل الأخطار البيئية الناتجة عن أستخدام الوقود العضوي، وتأمين الطاقة الضرورية لسد العجز الحاصل في أثيوبيا وتوفير ضرورات المشاريع التنموية من الطاقة.

٢. تصدير الفائض من الكهرباء لبلدان الجوار والشرق الأوسط كمصدر مهم للعملة الصعبة.

٣. التأكيد على محورية دور أثيوبيا الأقليمي، بوصفه لاعب أساسي في حوض النيل والقرن الأفريقي والشرق الأفريقي بشكل عام[٥٨].

٤. تنظيم تصريف مياه نهر النيل الأزرق على مدار السنة، بدلاً من تدفقاته أثناء فترة الفيضان فقط[٥٩].

ثانياً: تأثير سد النهضة على الأمن المائي المصري:

يتمثل موضع الخطر في تشييد "سد النهضة" في كونه ليس من ضمن "مباردة حوض النيل"، ولا "إتفاقية التعاون الإطاري"، ولا إتفاقية ثنائية بين مصر وأثيوبيا، إنه ليس سوى مشروع أثيوبي منفرد[٦٠].

أضحى "سد النهضة" مثيراً لإشكاليات قانونية وسياسية، متعلقة بالمخالفة الأثيوبية لشرط "الإخطار المسبق" عند مباشرتها بالمشاريع المائية، وعدم التزامها لواحدة من أهم قواعد القانون الدولي وهي مبدأ"عدم التسبب في ضرر"[٦١]. إذ بموجب قواعد الانهار الدولية، إن مياه النهر الدولي هي ملك يعود لسكان حوض النهر كله[٦٢]. ولكن تحرك السلطات الأثيوبية كان بشكل منفرد، دون التنسيق مع بلدان حوض النيل الاخرى ولاسيما مصر، كون أثيوبيا لاترى ضرورة الالتزام "بشرط الإخطار المسبق"، قبل المباشرة بالمشروعات المائية على نهر النيل،

وتؤكد على حقها في التصرف في المياه داخل ارضها، دون حاجة للرجوع لمصر أو أي بلد آخر على حوض النيل[٦٣]. ولهذا أقدمت اثيوبيا على عملية تؤثر سلباً على مصر[٦٤].

يمكن إجمال التأثيرات السلبية على مصر عند تشغيل وملء "سد النهضة" باللآتي:

١. إن إكمال السد سينتج هبوط في الحصة المائية المصرية إلى "٤٠ مليارم^3" بعد أن كانت"٥٥ مليار م^3"[٦٥]. وهذا يعني تدنٍ في السيول المائية الآتية من نهر النيل الأزرق تجاه مصر من "١٠,٦ مليار م^3" إلى "٨,١٤ مليار م^3" بنسبة تقدر بين "١٩– ٢٧%" من حصة مصر المائية السنوية، وهذا سينتج تبوير لنحو مليون فدان من الاراضي الزراعية[٦٦].

٢. تحول المياه المخزنة من مصر في بحيرة "السد العالي" تجاه "سد النهضة"، والسيطرة الأثيوبية الشاملة على مياه النيل الزرق[٦٧].

٣. التدني في توليد الكهرباء من "السد العالي" بنسبة ٤٠%، وتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة١٢% [٦٨].

المطلب الثالث: مسار التعامل السياسي المصري حيال مشكلة سد النهضة حتى منتصف عام ٢٠١٤:

قامت أثيوبيا بإنتهاز حالة الإضطراب الداخلي الواسع في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، لتعلن بصورة منفردة عن مشروع" سد النهضة الأثيوبي العظيم"، وتصميمها بناءه بمواصفات تهدد أمن مصر المائي[٦٩].

أفضى مشروع "سد النهضة" لتحريك قلق مصر؛ لأنها تخشى أي تهديد قد يخفض حصتها المنصوص عليها من المياه بموجب إتفاقية ١٩٥٩[٧٠]. ونجم عن هذا المشروع مشكلة واقعية لها تداعياتها على الجانب الأقليمي في حوض النيل، أو على العلاقات بين مصر وأثيوبيا[٧١].

عقب ثورة٢٥ يناير ٢٠١١، عاشت مصر خلال مدة حكم المجلس الإنتقالي، نوعاً من التسكين للخلافات[٧٢].وشهدت تحولات واسعة في الميدان السياسي[٧٣].وإعتمدت على الأسلوب الدبلوماسي؛ لجعل أثيوبيا تغير سلوكها الاحادي في" سد النهضة"، وأشتركت في لجنة

خبراء دولية ثلاثية[٧٤]، والتي مهمتها دراسة وتقييم مشروع "سد النهضة"،وتشكلت في أيلول ٢٠١١ من١٠ خبراء، تضم خبيران من كل من الدول الثلاث"مصر والسودان وأثيوبيا" اضافة "لأربعة" خبراء دوليين بمجالات هندسة السدود والموارد المائية، وباشرت عملها في آيار ٢٠١٢[٧٥]. وفي عام ٢٠١٣ قدمت محضرها بإدانة أثيوبيا، مطالبة بضرورة مراجعة إكمال الدراسات في المجالات الهيدرولوجية والإنشائية والإقتصادية والبيئية والإجتماعية[٧٦]. وأن الموقف المصري كان صريحاً، والذي أشار لوجوب توقف العمل بالسد لحين أنتهاء الدراسة الفنية، وتقدير الأثار المترتبة على مصر،كما طالبت مصر بتقليل إرتفاع السد وطاقته المنتجة[٧٧].

في عام ٢٠١٢ حدثت إنتخابات رئاسية في مصر، أسفرت عن إنتخاب" محمد مرسي" رئيساً للبلاد[٧٨]. وسعى الرئيس "مرسي" في البداية نحو التهدئة على الرغم من التوتر الحاصل نتيجة "سد النهضة"، وزار أثيوبيا في تموز٢٠١٢ وصرح:" إن مصر ملتزمة بالتواصل مع أشقائها الأفارقة تعاوناً في جميع المجالات"[٧٩].

في خضم الأزمة تعصب الموقف الأثيوبي حول لاءات ثلاثة بمواجه مصر وهي: لا للنقاش عن توقف العمل في تشييد السد، ولا للجدل عن علو السد ومواصفاته وتخزينه، ولا للنقاش عن تقسيم المياه وفق حصص مع مصر والسوادن [٨٠].

في ٢٨ آيار ٢٠١٣ باشرت أثيوبيا بتحويل المجرى الخاص بالنيل الأزرق؛ للإنطلاق بأعمال البناء الخاصة بالسد، الأمر الذي نجم عنه ردود أفعال سياسية وإعلامية وشعبية مصرية واسعة[٨١]. وأصيبت الحكومة المصرية وعلى رأسها" محمد مرسي" بالتخبط الكبير، نتيجة للفعل الأثيوبي[٨٢]. وارتفع التحدي الأثيوبي بالإعلان الواضح:" إن بناء السد لن يتوقف تحت أي ظرف، وأن المشروع بدأ ليكتمل"، وبهذا أمست المفاوضات بشأن سد النهضة في مرحلة حرجة، مع تصميم أثيوبيا متابعة العمل بالمشروع [٨٣].

أتصف عهد الرئيس السابق" محمد مرسي" بعدم وجود نهج سياسي واضح أو خطة عامة لتعيين المصالح والأهداف المصرية وسبل تحقيقها؛ مما أنتج تخبطاً وحدوث ازمات سياسية

ودبلوماسية[٨٤]، وهو ماولد فرصة سانحة إستغلتها أثيوبيا لصالحها[٨٥]. وبعد إخفاق قيادة "الاخوان المسلمين" في إتباع سياسة خارجية تؤمن لمصر مترلتها وقيمتها، وفشل إدارتهم لشؤون الدولة؛ ولهذا اندلعت في مصر ثورة ثانية في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ لتصحيح سياق ثورة٢٥ يناير ٢٠١١، والثورة الثانية أطاحت بحكم "محمد مرسي" في تموز٢٠١٣[٨٦].

بعد خلع الرئيس "محمد مرسي" خابت العديد من المفاوضات بين الطرفين، ولاسيما تلك التي ضمت وزيري الري المصري والسوداني في "أديس أبابا"، ثم إنسحبت مصر من المباحثات، معلنة أنها ستقوم بالإجراءات الدبلوماسية والسياسية كافة لتأمين حصتها من المياه[٨٧]، وتمحور موضوع الخلاف حول تصميم مصر على وجود خبراء دوليين يقومون بتقديم رأيهم الفني، عندما يحدث خلاف بين الدول الثلاث.[٨٨] وقامت مصر بتكثيف تحركها الدبلوماسي، من أجل منع أثيوبيا من الإستفادة من مساعدات التنمية في تمويل السد[٨٩].

يمكن ملاحظة أنه في المدة التي أعقبت ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ وحتى منتصف عام ٢٠١٤، لم يكن هناك أي فرق يذكر في أسلوب تعامل مصر مع أزمة "سد النهضة"، إذ إن المسلك المصري أستمر في الركون للتسويف تارة، ومجاراة أثيوبيا تارة أخرى، وأرتفعت نبرة القبول المصري "الضمني" بتشييد "سد النهضة"، مع التأكيد بعدم احداث ضرر بحصة مصر من النيل[٩٠].

من خلال ماتقدم يتضح بأن هناك أختلاف في السياسة المائية لكل من مصر واثيوبيا؛ إذ تتمسك مصر بالإتفاقيات التاريخية لنهر النيل وبحقها المقرر فيها، وترى أن أي إنقاص من هذه الحصة إضرارٌ ومساسٌ بالأمن القومي المصري، في حين تميل السياسة المائية الاثيوبية إلى عدم الاعتراف بهذه الاتفاقيات التاريخية، وتؤكد حريتها في التصرف بالمياه الجارية على أراضيها، وفي هذا تتقاطع سياستها مع سياسة مصر المائية، وهو السبب في إثارة المشكلات والأزمات.وأن أثيوبيا قد شيدت "سد النهضة"، إنطلاقاً من تمسكها بسياستها المائية القائمة على فكرة حريتها في التصرف بالمياه الجارية على ارضها دون الالتزام باخطار الدول على حوض النيل لاسيما مصر، على الرغم من التأثيرات السلبية ضد مصر، ومن ثم كان السبب في تفجر الازمة بين

مصر وأثيوبيا، وأن الادارة المصرية لأزمة سد النهضة بعد عام ٢٠١١،لم تملك خطة ورؤية واضحة للتحرك السياسي حيال الازمة، وهو ماإستغلته أثيوبيا في مواصلة بناء السد. وهذا الأسلوب وسوء الإدارة لملف "سد النهضة"؛جعل المشكلة مستمرة ولتنتقل إلى عهد إدارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" والذي سيتحرك باساليب متعددة كما سنلاحظ في المبحث القادم.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية المصرية حيال مشكلة سد النهضة منذ منتصف عام ٢٠١٤.

حصلت إنتخابات رئاسية في مصر وذلك في حزيران ٢٠١٤، وفاز فيها "عبد الفتاح السيسي"[٩١].ومع إستمرار مشكلة "سد النهضة" الذي شيدته السلطات الأثيوبية، نتج ذلك عن ردود افعال مصرية كبيرة؛ بسبب نتائجها على حصة مصر من النيل. وقد تنوع التعامل[٩٢] المصري حيال مشكلة "سد النهضة" في عهد الرئيس"عبدالفتاح السيسي"إلى أشكال متنوعة، وتراوح مابين الأحتكام للحوار والتفاوض، والتحرك الأقليمي والدولي، والتلويح بالفعل العسكري، ولهذا تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول: الأحتكام للحوار والتفاوض:

مع بداية عهد الرئيس"عبدالفتاح السيسي" دخلت مصر في طور جديد، من إدارتها لموضوع "سد النهضة"، إستند في بدايته على الرجوع للحوار والتهدئة، وذلك مع إعلان "ملابو" الذي تأتى عن محادثات تمت بين الرئيس "السيسي" ورئيس وزراء أثيوبيا" هيلا ماريام ديسالين"، على هامش قمة الإتحاد الأفريقي التي عقدت في "غينيا الأستوائية" في تموز ٢٠١٤[٩٣]. وأهم ما تضمنه الإعلان من بنود: محورية نهر النيل كمصدر أساسي لحياة الشعب المصري، تأكيد حاجة الشعب الأثيوبي للتطور والتنمية، وأهمية الألتزام بمبدأ التعاون، والتزام أثيوبيا بعدم حصول ضرر لمصر في المياه، وهذا الإعلان قد ساهم بتنقية الأجواء في أزمة "سد النهضة" لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات، وبقيت أثيوبيا تماطل وتستنفد الوقت، لتحقيق أكبر قدر من أعمال تشييد للسد[٩٤].

في ٢٣ آذار ٢٠١٥ وقعت كل من مصر وأثيوبيا والسودان إتفاق " إعلان المبادئ" الخاص بسد النهضة[٩٥]. وأهم ماتضمنه الإتفاق الذي وقع في القاهرة من بنود: إعطاء الأولوية في الحصول على الطاقة الكهربائية المنتجة من السد لدولتي المصب مصر والسودان، وتوطيد آلية لحل النزاعات، وتعويض عن الخسائر[٩٦]، والتعهد بعدم التسبب بضرر لأي دولة، وإستخدام المياه بشكل منصف وعادل، والتعاون في ملء خزان السد وتشغيله[٩٧]. وعلق الرئيس "السيسي" على" أتفاق المبادئ" بالقول:" إن مصر ليس لديها تحفظ على إقامة سد النهضة، بشرط عدم الإضرار بمصالح الشعب المصري في المياه"[٩٨]. وترى مصر أنها تمكنت من إلزام أثيوبيا بإتفاق في موضوع تخزين السد، بشكل لايسبب ضرر لها وللسودان، وأيضاً أزاحت التوتر في العلاقات الثنائية[٩٩].

فجر الجانب أثيوبي أزمة خطرة غير متوقعة، في ٢٠ شباط ٢٠١٦، عندما صرح بالتلويح باحتمالية عدم الإلتزام بإتفاق" إعلان المبادئ"، ومقررات اللجنة الفنية الدولية، وقد أعلن" موتومامكاسا" وزير الري الأثيوبي:"إن قرارات اللجنة الفنية ليست ملزمة لأثيوبيا، وأن العمل مستمر للإنتهاء من بناء السد"[١٠٠]. ثم أعلنت أثيوبيا في آيار ٢٠١٦ إنجاز ٧٠% من عمليات تشييد السد، بفعل يخالف الإتفاقيات وماتم التباحث عنه في الإجتماعات[١٠١].

شاركت مصر في عام ٢٠١٧ بجولة مفاوضات، لكنها كانت غير مثمرة ، إذ إن المباحثات تعرقلت وتوقفت مرات عدة، كالذي جرى في تشرين الأول ٢٠١٧، بعدما خابت جولة المفاوضات الثلاثية، كما توقفت المفاوضات أيضاً في تشرين الثاني ٢٠١٧[١٠٢].وأعتمد الجانب الأثيوبي كالعادة أسلوب التأخير في المباحثات والمماطلة في الإلتزام بتوصيات اللجان المختصة، والإحجام عن وقف العمل في تشييد السد، وفق سياسة فرض الأمر الواقع[١٠٣].

في مطلع عام ٢٠١٨، وبمواجهة قوة التنظيم الأثيوبي، لم تستطع مصر الركون إلى إستراتيجية متجانسة[١٠٤] وبقيت الخلافات المعيق الأساسي في عدم الوصول لحل حاسم؛ يرجع للتباين الفني حول" بناء السد"، فبينما ترغب مصر برفع عدد سنوات الملء بين ٥–٧ سنوات، في حين تتشبث أثيوبيا بأن الملء لايتجاوز ٣ سنوات. وفي نيسان ٢٠١٨ تعرقلت جولة

المفاوضات وتبادلت الاطراف الإتهامات[١٠٥]. ثم توقفت المفاوضات في آيار ٢٠١٨، والقى وزير الخارجية المصري بالعتاب على أثيوبيا في أخفاق أجتماع " أديس أبابا" وأضاف:"إن كل واحد يجب أن يعرف أنه سوف لاتقبل مصر فرض وضعية الأمر الواقع عليها"[١٠٦].

إن العرقلة والمماطلة وعدم الجدوة من المباحثات؛ نفذ صبر مصر عندما عبر وزير الخارجية المصري في ٢٠نيسان ٢٠١٨ عن أسفه، لتجاهل الدعوة التي أرسلتها مصر لأثيوبيا والسودان، لعقد أجتماع بموضوع "سد النهضة" وقال :"إن ضياع مزيداً من الوقت سيجعل الأمر أكثر صعوبة للتوصل لحل لهذه المشاكل الفنية"[١٠٧]، ليتجدد الأمر ذاته " فشل المفاوضات" في تشرين الثاني ٢٠١٨[١٠٨].

بعد مرور سنوات من المفاوضات التي لم تثمر عن شيء، بشأن مشكلة" سد النهضة"، باتت مصر تبحث عن حلول لتجاوز تأثير السد، وأعلنت أن المفاوضات وصلت لطريق مسدود، ودعت لأشراك طرف دولي في المباحثات[١٠٩].

بعد توقف المفاوضات، دخلت الولايات المتحدة في ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩ في الأزمة وأستضافت أطرافها، مع مشاركة كل من وزير الخزانة الأمريكي ورئيس "البنك الدولي"، وذلك للمدة من ١٥-١٦ تشرين الثاني ٢٠١٩، كما إجتمع خلال المدة ١٣- ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٠، ممثلي الدول الثلاث في واشنطن، لأجل تقييم نتائج الأجتماعات الماضية، وتم التوصل إلى "خارطة طريق"[١١٠]. ثم أعلنت مصر والسودان وأثيوبيا في بيان مشترك عن توصلهم لتوافق مبدئي حول "سد النهضة" في إجتماع جمعهم في "واشنطن" وشارك فيه ممثلي عن "البنك الدولي" و"وزارة الخزانة الأمريكية"، ونص الإتفاق على نقاط أساسية بشأن الوقت المقرر لملء "سد النهضة"، والتمس وزراء الدول الثلاث من الفرق القانونية والفنية صياغة "الإتفاق النهائي" لتوقيعه من قبل الأطراف في نهاية شباط ٢٠٢٠[١١١]. وبعد انتهاء صياغة الإتفاق وقعت مصر عليه، في حين أبت السودان التوقيع، وتغيبت أثيوبيا عن الجلسة، التي جرت في ٢٨-٢٩ شباط ٢٠٢٠ في واشنطن[١١٢].وساندت مصر الإتفاق بوصفها له "العادل" و"المتوزان"، و لفتت بأن تغيب أثيوبيا المتعمد يأتي لأجل عرقلة المفاوضات[١١٣].

في تموز ٢٠٢٠ أوضح الرئيس"السيسي" في كلمة له:"أُطمئن المصريين بخصوص "سد النهضة"، وأضاف: "أن معركة المفاوضات ستطول بموضوع "سد النهضة". وقال:"إن من حقنا القلق المشروع حول مفاوضات سد النهضة وعدالة القضية تطمئننا"[١١٤].

وكانت مصر قد طالبت أثيوبيا بأن لاتقوم بأي عمل أحادي في موضوع ملء "سد النهضة"، إلى أن يتم التوصل لإتفاق، وأعلنت موافقتها على الدعوة التي وجهتها السودان، للعودة إلى المفاوضات، مع أمتعاظها من أن تتحول هذه المباحثات لأسلوب للتسويف والمماطلة[١١٥].

أعلنت أثيوبيا على لسان وزير خارجيتها"جيدور غاشو" في حزيران ٢٠٢٠، أنه سيتم المباشرة بملء "سد النهضة" في تموز٢٠٢٠، حتى في حالة عدم التوصل لحل[١١٦].بينما طلبت مصر توضيحاً سريعاً من أثيوبيا في موضوع مباشرتها بملء السد[١١٧]. وفي آب ٢٠٢٠ صرح رئيس الوزراء الأثيوبي" آبي أحمد":"من الواضح أن هدف السنة الأولى من ملء سد النهضة قد تحقق، وأن السد قد تجاوز مستويات الملء المطلوبة في تلك المرحلة"[١١٨].

شاركت مصر في الإجتماع الثلاثي الذي عقد في ١١ آب ٢٠٢٠ والذي ركز على موضوع التفاوض بشأن أسس تشغيل وملء "سد النهضة"، واعلنت جاهزيتها للمباشرة بالتفاوض، بالإستناد إلى قرارات "القمة الأفريقية" التي جرت في ٢١ تموز ٢٠٢٠ والتي حثت على التباحث للوصول لإتفاق بشأن أسس تشغيل وملء السد[١١٩]. كما شاركت مصر في إجتماع آخر للتفاوض تم عقده في في ٢٨ آب ٢٠٢٠، ولم يتم التوصل لشيء، بعد فشل الدول الثلاث من ضم مقترحاتها، في موضوع ملء وتشغيل "سد النهضة"[١٢٠]. ثم بوساطة من الإتحاد الأفريقي أنطلقت المباحثات حول أسس تشغيل وملء السد، بين مصر والسودان وأثيوبيا في ٢٧تشرين الأول ٢٠٢٠، ، بعد توقفها نتيجة الخلافات، وأوضحت مصر في بيان لوزارة الري مشاركتها في الاجتماع للعودة للمفاوضات[١٢١]. كما وأستأنفت مباحثات جديدة في الأول من تشرين الثاني٢٠٢٠ في العاصمة السودانية الخرطوم بين الدول الثلاث، حول سد النهضة[١٢٢]. وفي ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٠ صرحت مصر بإخفاق جولة المباحثات الأخيرة،

وإعادة ملف القضية إلى مفوضية الإتحاد الأفريقي، واجمعت الأطراف الثلاثة على إحالة بيانات متفرقة لدولة جنوب أفريقيا، بعدِها رئيسة الإتحاد الأفريقي الحالية، وأن تتضمن البيانات وقائع اللقاءات ، ووجهة نظر كل طرف، بشأن نتائج إجتماعي هيئة مكتب الإتحاد الأفريقي، على أن تستأنف المفاوضات لاحقاً[١٢٣].

وهكذا أخذت المفاوضات سنوات عديدة منذ عام ٢٠١٣ ولم تنتهِ، بينما أتمت أثيوبيا غايتها المخططة بدقة وهي إكمال تشييد السد، وفي الوقت نفسه ظلت المشكلة مستمرة دون حل[١٢٤].

المطلب الثاني: التحرك إقليمياً ودولياً:

تحركت مصر دبلوماسياً في مجال دول حوض النيل ودول أخرى، وتضمن ذلك زيارات ولقاءات أولها عام ٢٠١٦ قام بها الرئيس" السيسي" لكل من:"أوغندا، تنزانيا،راوندا، الجابون، تشاد، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، أرتيريا"، بغية تعزيز الموقف المصري، وإضعاف موقف أثيوبيا في مشكلة "سد النهضة"، كما ضم التحرك السياسي المصري، مطالبة "البنك الدولي" للإشتراك للوصول لحل للأزمة، وبالفعل فقد صرح "البنك الدولي" في كانون الثاني ٢٠١٧، عن جاهزيته للإنخراط مع اللجنة الدولية الثلاثية، بعد أن توقفت المفاوضات في تشرين الثاني ٢٠١٧[١٢٥].

تحركت مصر بمجموعة خطوات إقليمية جديدة في عام ٢٠٢٠، لتقوية موقفها في مشكلة "سد النهضة"، لاسيما بعد الإصرار والتصلب الأثيوبي الذي اصبح واضحاًعالمياً[١٢٦]. وفي آذار ٢٠٢٠ أنجز"سامح شكري" وزير الخارجية المصري جولة أفريقية ضمت:" جنوب أفريقيا وراوندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والنيجر"، وذلك لتسليم قادة هذه الدول رسائل من الرئيس"السيسي"، تحوي مشكلة "سد النهضة"، والتباين مع الجانب الاثيوبي فيما يتعلق بأسس تشغيل وملء السد[١٢٧]. كما قام وزير الخارجية المصري بجولة أُخرى لعدد من الدول العربية طلباً لدعمها السياسي[١٢٨].

نقلت القضية إلى أروقة منظمة "جامعة الدول العربية"، وذلك ضمن الجهود المصرية للحصول على الدعم العربي، وأصدرت المنظمة قراراً مهماً في آذار ٢٠٢٠ ركز على حق مصر التاريخي في النيل، وشجب إجراءات أثيوبيا الأحادية[١٢٩]. وأيضاً في ٢٣ حزيران ٢٠٢٠ أصدرت منظمة "جامعة الدول العربية" بياناً ختامياً ثانياً بموضوع "سد النهضة"، في نهاية إجتماع جرى على مستوى وزراء الخارجية، وأهم مانص عليه القرار:"بعد الإستماع للإحاطة التي قدمها وزير خارجية مصر العربية بشأن أزمة سد النهضة، يؤكد مجلس جامعة الدول العربية على الأمن المائي لكل من مصر والسودان، وهو جزء لايتجزأ من الأمن القومي العربي، ورفض أي عمل يمس بحقوق كافة الأطراف في مياه النيل"[١٣٠].

باشرة الدبلوماسية المصرية على تحرك دولي آخر هذه المرة على مستوى "مجلس الأمن"، في آيار ٢٠٢٠، في إطار جهودها لإيجاد حل لمشكلة "سد النهضة"، عندما قام "سامح شكري" وزير الخارجية المصري، بتوجيه كلمة إلى "مجلس الأمن"، وطالب فيها بلزوم أن يقوم المجلس بحث أثيوبيا على التوقيع على "الإتفاق الإطاري"، الذي تمخض في ختام المفاوضات التي جرت في الولايات المتحدة[١٣١].وفي٣٠حزيران ٢٠٢٠ إجتمع "مجلس الأمن" للتباحث حول أزمة "سد النهضة"، بعدما قدمت مصر شكوى، على إعتبار أن أزمة السد تشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة، في حين صرحت أثيوبيا بأن السد هو موضوع مرتبط بالتنمية، ولايدخل ضمن أختصاصات "مجلس الأمن"، وفي جلسته طالب المجلس كل من مصر وأثيوبيا والسودان مواصلة المباحثات؛ بغية التوصل لحل لمشكلة "سد النهضة"[١٣٢].

كما أرسلت مصر في ٥ آب ٢٠٢٠ بياناً لدولة "جنوب أفريقيا" بصفتها رئيس منظمة "الإتحاد الأفريقي"، أحتوى على التأكيد المصري في رفض الملء الأحادي لسد النهضة[١٣٣].

عادت مصر لدعوة البلدان العربية لمساندتها، بعد العودة لمفاوضات "سد النهضة" بضرورة دعوة أثيوبيا لحسن النية، وعدم تنفيذ إجراءات أُحادية، وصرح" سامح شكري" وزير الخارجية المصري، في الدورة غير العادية لجلسة منظمة "جامعة الدول العربية" على صعيدها الوزراي، في ١١ آب ٢٠٢٠، للتباحث حول أزمة "سد النهضة":"إن المرحلة الآن في غاية

الدقة في ضوء المفاوضات المتعثرة؛ نتيجة للمواقف الأثيوبية المتعنتة"، كما تحركت مصر مرة ثانية على مستوى "مجلس الأمن" في آب ٢٠٢٠؛ لإعلامه بمستجدات الأزمة، ومدى خطرها على الإستقرار والأمن الأقليمي والدولي(١٣٤).

دافع الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن سياسة بلاده وقلقها، وذلك في كلمة له في ٢٢ أيلول ٢٠٢٠ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأشار:"إن هناك تصاعداً لقلق الأمة المصرية البالغ حيال مشروع سد النهضة"، مضيفاً أن مصر إستغرقت تقريباً عقد من المباحثات" المضنية"، مع أثيوبيا والسودان(١٣٥).

المطلب الثالث: التلويح بالرد العسكري:

حينما أقدمت أثيوبيا في ٢٨ آيار٢٠١٣ بتحويل مسار "النيل الأزرق"، للمباشرة بتشييد "سد النهضة"، دون إخطار مصر، نتج عن ذلك ردود فعل مصرية كبيرة(١٣٦).وفي الفترة التي سبقت ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ ومابعدها ونتيجة لتفجر وتصعيد مشكلة السد؛ شاعت مطالبات مصرية كثيرة رسمية وغير رسمية، لإعلان الحرب ضد أثيوبيا، وتنوعت هذه المطالبات بين الحرب الشاملة، أو شن ضربات جوية على موقع السد، أوعمليات خاصة تخريبية، أو نشر الفتنة التي تعيق إستكمال المشروع(١٣٧).

في عهد الرئيس "السيسي" ومع بقاء أزمة "سد النهضة"، دون التوصل لإتفاق، إستخدمت مصر التلويح بالأداة العسكرية، لأجل تعطيل بناء السد وتمويله(١٣٨).

أنتشرت معلومات في عام ٢٠١٦ من موقع"ويكلكس"، أفادت بأن مصر طلبت قبول السودان على إنشاء "قاعدة جوية" على الحدود الأثيوبية، في زمن غابت فيه أجواء الثقة، بعد أن أصبحت مصر لاتثق بدوافع أثيوبيا ولابغاياتها في تشييد "سد النهضة"، في حين أن أثيوبيا أتهمت مصر بالتهديد بالحرب(١٣٩).

لاتتكلم حكومة"السيسي" بشكل رسمي صريح عن الأداة العسكرية لمواجهة الأزمة، ووجهت باللوم لرئيس الوزراء الأثيوبي "آبي أحمد"، حينما تكلم في تشرين الأول ٢٠١٩ عن:" إستعداد بلاده لحشد الملايين للدفاع عن السد في مواجهة أي حرب"(١٤٠).

وضع الجيش المصري والأجهزة الأمنية جميع الأحتمالات على الطاولة أمام الرئيس"عبدالفتاح السيسي"، لكن الحكومة المصرية أكدت أنه يجب نفاذ جميع الأساليب الدبلوماسية، قبل اللجوء للاداة العسكرية ضد "سد النهضة"، وفور إخفاق المفاوضات في شباط ٢٠٢٠، عقد الرئيس "السيسي" إجتماعاً مع قيادات الجيش المصري، في خطوة تشير إلى التحول السري نحو توجيه ضربة جوية، لأجل التصعيد السياسي(١٤١).

وشهدت مصر تداول الحديث عن إمكانية إللجوء للفعل العسكري حيال مشكلة "سد النهضة"، إذا استمرت الإخفاقات في المفاوضات، وإن مبيعات الأسلحة الأخيرة لمصر هي الركيزة في حرب "سد النهضة"، ومن ضمنها: الطائرات الحربية"رافال"، وحاملة المروحيات" ميسترال"، فضلاً عن تحديث للقاعدة البرية في جنوب البلاد(١٤٢).

أظهرت مصادر رسمية مصرية إحتمالية إستخدام الحل العسكري، الذي لطالما يتم التلويح به بشكل غير مباشر، بعد ترؤس الرئيس"السيسي" لإجتماع آخر حضره كبار قادة الجيش ، وذلك عقب إعلان أثيوبيا في حزيران ٢٠٢٠المباشرة بملء خزان"سد النهضة" التي بدأت في تموز٢٠٢٠، في ظل غياب أي إتفاق مع مصر في ذلك الموضوع(١٤٣).

في ٢٨ تموز ٢٠٢٠ أوضح الرئيس "السيسي" إن الحل العسكري غير مطروح في الوقت الحاضر، لتصفية الخلاف بشأن "سد النهضة"، وقال:" نحن نتحرك في معركة تفاوض حول ملء وتشغيل السد"، وأضاف:" نحن نتفاوض وهذا التفاوض معركة ستطول، ولن نوقع على شيء لن يحقق لنا مصلحة". وإنتقد الرئيس"السيسي" ماتم تناقله على وسائل التواصل الإجتماعي، حول الفعل العسكري وأشار:" لا أحد يقول أو يهدد عن عمل عسكري إنتبه أن تتحدث إلى الرأي العام"(١٤٤).

في ٤ تشرين الأول ٢٠٢٠ أوقفت السلطات الأثيوبية، الطيران في المجال الواقع فوق "سد النهضة"؛ لدواعي أمنية، وأوضح العقيد"ويسينيليه هونينغناو" مدير الطيران المدني الاثيوبي، أنه بعد التباحث مع الاجهزة الأمنية، تقرر غلق المجال الجوي في أقليم"بني شنقول- جوموز" الواقع غرب أثيوبيا التي تضم "سد النهضة"، كما نبه "يلما مرداسا" قائد القوة الجوية الأثيوبية: أنه قد تم تحديث طائرات سلاح الجو الأثيوبي، بشكل جعله يستطيع تأمين السد من أي هجوم(١٤٥).

في تطور كبير من نوعه وجه الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب" إنتقاده لأثيوبيا؛ بسبب بناءها "سد النهضة" الذي قد"تفجره" مصر حسب تعبيره، وأشار في مكالمة هاتفية جمعته بالرئيس السوداني ورئيس الوزراء الاسرائيلي: "أنه وضع خطر جداً؛ لأن مصر لن تكون قادرة على العيش بهذه الطريقة"، وأضاف:" سينتهي بهم الأمر إلى تفجير السد، قلتها وأقولها بصوت عالٍ وواضح: سيفجرون هذا السد"(١٤٦). بينما رفضت أثيوبيا بصورة تامة أي تهديدات بموضوع "سد النهضة"، وقد وصفتها بالتعامل الخاطئ وغير القانوني، وأشار تصريح من مكتب رئيس الوزراء الأثيوبي" آبي أحمد": إن حكومة أثيوبيا أبدت احترامها الدائم للتعاول بشأن النيل، بالإستناد إلى الثقة بين الأطراف وقواعد الإستخدام المنصف والمقبول للنهر، وأضاف البيان: وبالرغم من ذلك تظهر بين الحين والآخر إعلانات تحتوي تهديدات عدائية؛ من أجل جعل أثيوبيا توافق مجبرة على مطالب غير عادلة، وهذه التهديدات تشكل تجاوز على السيادة الاثيوبية وخرقا سافراً للقانون الدولي(١٤٧).

وبشأن الخيار العسكري المصري للتعامل مع مشكلة "سد النهضة" هناك بعض النقاط يجب الإشارة إليها:

١. إن لجوء مصر للخيار العسكري يبدو أمر بعيد؛ كونها تعلم بشكل جيد إن الحرب مغامرة ليست بالسهلة، وحينما تشتعل ستخلق صراع محتدم طويل(١٤٨).

٢. إن اللجوء للأداة العسكرية سينجم عنه نتائج خطيرة على مصر في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ويهدد مصالحها الوطنية، ويؤدي لإستعداء المجتمعين الأقليمي والدولي لها(١٤٩).

٣. أن الخيار العسكري يعد أمراً صعباً؛ بسبب المسافة الشاسعة بين البلدين"مصر وأثيوبيا"(١٥٠).

يتضح من خلال هذا المبحث بأن التعامل المصري مع مشكلة "سد النهضة"،في عهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" تركز على الأسلوب الدبلوماسي والتفاوض، دون حساب عامل الوقت والتسويف، وعدم جدوى المفاوضات وتوقفها فإنتقلت السياسة المصرية، من رفض مشروع "سد النهضة" إلى القبول به ضمنياً، بشرط عدم التسبب بضرر لحصة مصر المائية،

وهو ماأدى إلى أن تؤول الظروف لصالح أثيوبيا، التي أستغلت الوقت في التأخير والتسويف بينما تنفذ خطتها لاكمال مزيد من عمليات بناء "سد النهضة"، وهذا أدى بالأزمة الى مزيد من التفاقم والتطور. كما تحركت حكومة الرئيس"السيسي" نحو دول حوض النيل والدول العربية والمجتمع الدولي لكن دون خطة تحرك متكاملة، وهو ماجعل الأزمة تستمر تراوح مكانها، وهو ماكان أيضاً لصالح أثيوبيا ليصل المشروع لمراحله النهائية، كما لوحت حكومة الرئيس "السيسي" بالخيار العسكري خلال مراحل الأزمة المختلفة، وإن كان بشكل غير مباشر، لكنها تدرك والجميع يدرك صعوبة اللجوء للحرب والتي تعد خياراً غير عقلاني وإنتحاراً سياسياً ذات تبعات كارثية على النواحي كافة. ومن خلال السياسة التي أتبعتها مصر حيال مشكلة "سد النهضة"، قد مكنت أثيوبيا وجعلت أقامة السد سياسة أمراً واقعاً، وكان من المفترض بمصر إستخدام أسلوب حاسماً وأكثر قوة حيال أثيوبيا، بإستخدام مزيد من الأدوات والضغوط الدبلوماسية والإقتصادية من البداية، دون سياسة الاسترضاء والمداهنة.

خاتمة واستنتاجات:

من خلال ماتم عرضه يتضح بأن نهر النيل هو نهر دولي تحكمه معاهدات وإتفاقيات دولية، البعض منها يعود لحقبة السيطرة الإستعمارية، وهناك إختلافات في وجهات النظر بين دول حوض النيل حول الإلتزام بها. وترتكز السياسة المائية المصرية على ضرورة الحفاظ على الأمن المائي المصري، وذلك بالتمسك بهذه الإتفاقيات التي حددت حقوق مائية ثابتة لمصر تقدر بـ٥٥ مليار م^3، وعدم تهديد هذه الحصة أو إنقاصها، في حين أن السياسة المائية الأثيوبية، لاتعترف بهذه الإتفاقيات وتدعو لالغائها، وتؤكد حريتها في إقامة مشاريعها المائية على الأنهار الجارية في أراضيها، ومنها مشروع "سد النهضة" الذي يهدد الأمن المائي المصري، والذي أعلنت عنه أثيوبيا مستغلة حالة الإرتباك المصري عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. لينتج عن ذلك السد مشكلة وأزمة كبيرة بين مصر وأثيوبيا، ليجعل السياسة الخارجية المصرية في فترة مابعد الثورة، تركز على تلك الأزمة من أجل درء خطر"سد النهضة".

يلاحظ أن السلوك المصري في السنوات الأولى حيال مشكلة"سد النهضة" مرتبك وينقصه التنسيق والضبط. ولتستمر المشكلة مع مجيء الرئيس "عبدالفتاح السيسي" للحكم منتصف عام ٢٠١٤، وفي عهده إتبعت مصر سياسة خارجية في مواجهة مشكلة "سد النهضة" قوامها عدة خيارات أولها إعتماد أسلوب تفاوضي حواري أكثر تكثيفاً وتركيزاً حيال أثيوبيا، كما تحركت السياسة المصرية إقليمياً ودولياً وذلك لتعزيز موقفها، مع إستخدام مصر أسلوب التلويح بالرد العسكري لتحقيق الضغط السياسي على أثيوبيا في بعض الاحيان. لكن جولات التفاوض التي إستغرقت سنوات كانت دون جدوى، مع إستتراف مزيد من الوقت، الأمر الذي إستغلته أثيوبيا في إكمال مزيد من عمليات بناء السد، ليصبح هذا السد أمراً واقعاً، ولتتحول سياسة مصر حيال أزمة "سد النهضة" من المطالبة بإلغاء السد إلى القبول به، مع عدم الإضرار بحصة مصر المائية.

كان من المفترض أن تكون السياسة الخارجية المصرية حاسمة أكثر في مواجهة أثيوبيا وفي تحركها على الصعيدين الأقليمي والدولي، وأن لاتقبل بالتأجيل والتسويف؛ وهو ماتسبب بإهدار الكثير من الوقت والإضرار بالمصالح الوطنية المصرية، حين أصبح السد أمراً واقعاً، لتبقى المشكلة مستمرة دون حل.

الإستنتاجات:

١. سياسة مصر الخارجية في عهد الرئيس" عبدالفتاح السيسي" حيال مشكلة "سد النهضة"بدت أكثر رغبة في الإنخراط التفاوضي الدبلوماسي لحل الأزمة، وكان تفاعلها أكبر مع أثيوبيا والسودان، ولكن كان ينقص حكومة الرئيس "السيسي" الفاعلية والحسم بشكل أكبر، إزاء عمليات التسويف والتأجيل من الجانب الأثيوبي، والمفاوضات غير المجدية، وهو ماتسبب أيضاً في استتراف الوقت لصالح أثيوبيا في أكمال بناء السد.

٢. بعد أن كانت مصر في عهد الرئيس "السيسي" تطالب بالغاء فكرة تشييد "سد النهضة"، أصبحت بمرور الوقت، وبإكمال المزيد من عمليات التشييد، تتقبلة كأمر واقع، مع تركيزها على عدم التسبب بضرر بحصة مصر المائية.

٣. تحركت السياسة الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي؛ لدعم موقفها في موضوع "سد النهضة"، لكن ذلك التحرك كان يفترض أن يبدأ مع بداية عهد الرئيس "السيسي".

٤. إستخدمت مصر بشكل غير مباشر أسلوب التلويح بالرد العسكري لضرب السد، ولكن في الحقيقة هي لاترغب بذلك إلا بعد أستنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية، كونها تعرف أن خيار الحرب له عواقب سياسية وإقتصادية تضر بمصالح مصر.

٥. كان من المفترض بالسياسة الخارجية المصرية إتخاذ عدد من الإجراءات التصعيدية إزاء أثيوبيا ومنها:

أ- وقف العلاقات مع أثيوبيا سياسياً ودبلوماسياً.

ب- تحرك الحكومة المصرية للمحكمة الدولية، والسعي لحل النزاع دولياً، عن طريق قواعد الانهار الدولية.

ج- توجه الحكومة المصرية لمجلس الأمن الدولي، بجدية أكبر، لجعله يضغط على أثيوبيا.

د-ضغط مصر السياسي حيال الدول المساعدة لأثيوبيا، في عمليات تشييد السد، وتوضيح أن تلك المساعدة تضر بمصلحة مصر الوطنية.

الهوامش

(١) سالي محمد فريد، تأثير الموارد الأفريقية في مسارات التنمية، مجلة السياسة الدولية، المجلد٥٤، العدد٢١٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، نيسان-٢٠١٩،ص١٣.

(٢) الصادق المهدي، مياه النيل الوعد والوعيد، ط١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة- مصر، ٢٠٠٠،ص٨٩.

(٣) أحمد جاجان عباب حمد، تأثير سد النهضة الأثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد١٣، العدد٢،كلية التربية-جامعة كركوك،٢٠١٨،ص٢٢٥.

(٤) عبداللطيف فاروق أحمد، إنفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري،ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة- مصر، ٢٠١٦،ص٢١٥.

(٥) زكي البحيرى، مصر ومشكلة مياه النيل أزمة سد النهضة، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ٢٠١٦،ص٢٤.

(٦) أحمد جاجان عباب حمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٧) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص-ص٥٧-٥٨.

(٨) أُسامة عبدالرحمن، نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة،ط١، دار زهور المعرفة والبركة، القاهرة- مصر،٢٠١١،ص- ص٢٥-٢٦.

(٩) رمزي سلامة مشكلة الميـاه في الـوطن العـربي إحتمـالات الصـراع والتسـوية، ط١، منشـأة المعـارف، الإسـكندرية- مصر،٢٠٠١،ص٣٨

(١٠) أُسامة عبدالرحمن: مصدر سبق ذكره،ص٢٧.

(١١) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١٢) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(١٣) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(١٤) نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقـة، ط١، مركـز الجزيـرة للدراسات، الدوحة-قطر،٢٠١١،ص٤٤.

(١٥) أُسامة عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره،ص٧٣.

(١٦) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

(١٧) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

(١٨) الصادق المهدي، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(١٩) اعراب أحمد نواره، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل، رسالة ماجستير"غير منشورة"، كلية العلوم السياسية- جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر- الجزائر، ٢٠١٨،ص٥١.

(٢٠) السيد فليفل، الأزمة المائية في حوض نهر النيل المسيرة والمصير، مجلة قراءات أفريقية، العدد٦،المنتدى الإسلامي، لندن- بريطانيا، أيلول- ٢٠١٠،ص٤٨.

(٢١) سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلـة مركـز المستنصـرية للدراسات العربية والدولية، المجلد٦٣، العدد١٥،الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨،ص١٣٤.

(٢٢) صفاء محمد محمد، الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد ١، العدد١، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، آذار- ٢٠١٨، ص١٢٢.

(٢٣) أبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الأثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل، العدد٢٧،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي_الإمارات العربية المتحدة،أيلول_٢٠١٥، ص١٩.

(٢٤) اعراب أحمد نوارة، مصدر سبق ذكره،ص٥٣.

(٢٥) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره،ص٤٣

(٢٦) عبداللطيف فاروق حمد،مصدر سبق ذكره،ص١٦٠.

(٢٧) نادر نور الدين محمد، موارد دول حوض النيل المائية والأرضية ومستقبل التعاون والصراع في المنطقـة، ط١، مركـز الجزيـرة للدراسات، الدوحة- قطر،٢٠١١،ص٦٥.

(٢٨) وسام علي كيطان وعبدالأمير عباس الحيالي، التدخلات الأجنبية في أثيوبيا وتأثيرها على الأمن المائي في مصر والسودان، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، المجلد٢ ،العدد٧٩، كلية التربية الأصمعي– جامعة ديالى، ٢٠١٩، ص٣٩.

(٢٩) أُسامة عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(٣٠) ياسر زيادة، تقرير: التحديات السياسية الخارجية المصرية، المعهد المصري للدراسات والاستراتيجية، أسطنبول– تركيا،كانون الثاني– ٢٠١٥، ص١٣

(٣١) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره،ص١٣٢.

(٣٢) صلاح سمير البنداري، مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الافريقية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد١، العدد١، المركز الديمقراطي العربي، برلين_ألمانيا، آذار_ ٢٠١٨، ص٤٠.

(٣٣) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٣٤) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(٣٥) سوسن صبيح حمدان،مصدر سبق ذكره ، ص١٣٢.

(٣٦) أحمد البرديسي، مؤامرة في منابع النيل: سد النهضة كيف تفكر أثيوبيا، ط١، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة– مصر، ٢٠١٠، ص–ص٥٥–٥٧.

(٣٧) سوسن صبيح حمدان،مصدر سبق ذكره ص١٣٣.

(٣٨) رمزي سلامة، مصجر سبق ذكره،ص٧٨.

(٣٩) احمد البرديسي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٤٠) أُسامة عبدالرحمن، مصر وسدود أثيوبيا: سد النهضة، ط١، المركز الديمقراطي العربي ، برلين– المانيا، ب– ت، ص٦٣.

(٤١) رمزي سلامة، مصدر سبق ذكره،ص٧٨.

(٤٢) أحمد البرديسي، مصدر سبق ذكره،ص٢٣.

(٤٣) أنتصار معاني علي، الأبعاد الجيوبوليتيكية لبناء "سد النهضة" على دولتي المصب" مصر والسودان"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد٢٨ ،العَدَد الأول، كلية التربِية للبنات– جامعة بغداد، ٢٠١٧ ،ص٢٨٤.

(٤٤) أحمد جاجان عباب حمد، مصدر سبق ذكره،ص٢٢٨.

(٤٥) محمد سالمان طايع، مشكلة مياه النيل في أفريقيا:أزمة إدارة لاندرة، مجلةَ آراء حول الخليج، العدد١٠٩، مركز الخليج للأبحاث، جدة_المملكة العربية السعودية، تموز_٢٠١٦ ،ص٢٣.

(٤٦) أحمد البرديسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(٤٧) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره،ص١٣٥.

(٤٨) أحمد جاجان عباب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

(٤٩) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٥٠٠.

(٥٠) عبد المنعم هادي علي، مصر وسد النهضة الأثيوبي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد٢، العدد٢٤، كلية التربية للعلوم الإنسانية– جامعة بابل، ٢٠١٧، ص–ص٨٧٧–٨٧٩.

(٥١) وسام علي كيطان وعبد الأمير عباس الحيالي، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٢٠٠، ٢٠٢.

(٥٢) أحمد جاجان عباب حمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١.

(٥٣) أحمد البرديسي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(٥٤) أحمد جاجان عباب، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٢٢٦، ٢٣١.

(٥٥) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره،ص١٣٩.

(٥٦) صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره،ص٥٣.

(٥٧) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٠.

(٥٨) محمد عاشور، سد النهضة: تحولات وتحديات، بحث منشور في كتاب: التقرير ربع السنوي: قضايا ونظرات تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغير الحضاري، العدد١، مركز الحضارة للدراسات السياسية، د.م، ٢٠١٦، ص١٢.

(٥٩) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٩.

(٦٠) حمدي عبدالرحمن، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة مابعد سد النهضة، مجلة قراءات أفريقية، العدد٣٥،المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، كانون الثاني– ٢٠١٨،ص٢٩.

(٦١) أحمد سالمان طايع، مصدر سبق ذكره،ص٢٣.

(٦٢) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٣.

(٦٣) مُنى حسين عبيد، العلاقات المصرية– الأثيوبية بعد التغيير، مَجلة كُليةَ التربيةَ للبَنات، المُجلد٢٦،العَدد الثالث، كُليةَ التربية للبنات– جامعة بغداد، ٢٠١٥،ص٦٩٦.

(٦٤) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره،ص٤٨٣.

(٦٥) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره،ص١٢٨.

(٦٦) صبحي رمضان فرج، السدود المائية في حوض النيل دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، مجلة قراءات أفريقية، العدد٢٣، المنتدى الإسلامي، لندن – المملكة المتحدة، أيلول– ٢٠١٥،ص٥١.

(٦٧) إنتصار معاني علي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٣.

(٦٨) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره،ص١٦٢.

(٦٩) محمد سالمان الطايع، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٧٠) أحمد البرديسي، مصدر سبق ذكره،ص–ص٣٩–٤٠.

(٧١) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره، ص–ص١٢٧–١٢٨.

(٧٢) صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره،ص٤٨.

(٧٣) نقلاً عن: زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص–ص٤٥٠–٤٥١.

(٧٤) راوية توفيق مصطفى، سد النهضة: هيمنة أثيوبية على مياه النيل، مجلة قراءات أفريقية، العدد٢٥، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، تموز- أيلول-٢٠١٥، ص٧٢.

(٧٥) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٨.

(٧٦) سوسن صبيح حمدان، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٧٧) عبد المنعم هادي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨١.

(٧٨) أحمد سلمان محمد، العلاقات الروسية المصرية في عهد "السيسي"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٦٦، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص١٧٥.

(٧٩) نقلاً عن: منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٦٩٧.

(٨٠) عبدالمنعم هادي، مصدر سبق ذكره،ص٨٧٨.

(٨١) عمر عبدالفتاح، أزمة سد النهضة الرؤية الأثيوبية، مجلة قراءات أفريقية، العدد١٩، المنتدى الإسلامي، لندن – المملكة المتحدة، كانون الثاني – آذار-٢٠١٤، ص١٠٠.

(٨٢) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٥١١.

(٨٣) صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٤٩،٥٦.

(٨٤) أحمد محمد أبوزيد، الضفة الأخرى: الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل، مَجلةُ سياسات عَربيةَ، المَركزُ العَربيُ للأبحَاث ودِراسةِ السياساتَ، الدوحة_ قطر، آذار- ٢٠١٤، ص٢٠.

(٨٥) صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٨٦) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٥١٥.

(٨٧) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٦٩٧.

(٨٨) راوية توفيق مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٩٠) هاني نبيل صبحي شراب، الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً، رسالة ماجستير"غير منشورة"، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، ٢٠١٥، ص١٣٧.

(٩١) أميرة أسماعيل محمد العبيدي، العلاقات المصرية التركية في عهد الرئيس السيسي" ٢٠١٣-٢٠١٩"، مجلة لارك للفلسفة واللغويات والعلوم الإجتماعية، المجلد ٤، العدد٣٥، كلية الآداب- جامعة واسط، ٢٠١٩، ص٦٣.

(٩٢) أُسامة الرشيدي، تقرير: الإعلام المصري وصناعة الأزمات: سد النهضة أنموذجاً، المَعهدُ المَصريُ للدِراساتِ الَسياسيةِ والأستراتيجية،أسطنبول_تُركيا، تموز-٢٠١٧، ص١.

(٩٣) راوية توفيق، مصدر سبق ذكره، ص-ص ٧٣-٧٤.

(٩٤) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٥٤٥،٥٤٩.

(٩٥) أماني الطويل، مابين الواضح من فوائده وأحتمالات مخاطره " سد النهضة الأثيوبي الكبير" الواقع والأفآق، مجلة آفاق المستقبل، العدد٢٧، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، ابوظبي- الأمارات، أيلول-٢٠١٥،ص٢٣.

(٩٦) بلال المصري، الدبلوماسية المصرية: عوامل تحد من قدراتها على حل أزمة سد النهضة، ط١، المركز الديمقراطي العربي، بـــرلين- المانيا، ٢٠١٨، ص١١.

(٩٧) محمد عاشور، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٩٨) نقلاً عن: زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٥٥١.

(٩٩) اماني الطويل، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(١٠٠) نقلاً عن: صلاح سمير البنداري، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(١٠١) محمد عبدالعظيم مصطفى، سد النهضة: الملف الأكثر تعقيداً في القارة والأخطر على مصر، مجلة الدراسات الأفريقيـــة وحـــوض النيل، المجلد ٥، العدد٩، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، أيلول- ٢٠٢٠،ص١٥٨.

(١٠٢) بلال المصري، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(١٠٣) محمد عاشور، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(١٠٤) الآن غريش، من خسر النيل؟، ترجمة: مي رستم، نَقلِاً عن شَبكةِ المَعلوماتِ العَالميةِ"الأنترنت"، تاريخ النشـــر: ١٥/٢/ ٢٠١٨، متوفر على الموقع: www.orientxxi.info.com

(١٠٥) أحمد عبدالحكيم، ٨ أعوام على تدشين "سد النهضة" مصر تلملم خيارتها مع تعثر المسار التفاوضي، نقلاً عن شبكة المعلومـــات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ١٨/٤/ ٢٠١٩، متوفر على الموقع:

www. Independent Arabia.com

(١٠٦) نقلاً عن: بِلال المَصري، مَصدر سَبقَ ذِكرهُ، ص٦.

(١٠٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص-ص٤٢-٤٣.

(١٠٨) أحمد عبد الحكيم، مصدر سبق ذكره،ص٣.

(١٠٩) دون السيناريو العسكري مالخيارات المتاحة أمام مصر لحل أزمة سد النهضة، نَقلاً عن شَبكة المَعلوماتِ العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ١٧/١٠/ ٢٠١٩، متوفر على الموقع:www.arabic.sputnik news.com

(١١٠) أزمة سد النهضة باتت مستحكمة فكيف سيكون المخرج، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، تاريخ النشـــر: ١٠/ ٣/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع:www.ecssr.ae.com

(١١١) مصر والسودان وأثيوبيا تقترب من توقيع إتفاق نهائي بشأن سد النهضة، نَقِلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية" الأنترنت"، تـــاريخ النشر: ١/٢/٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.france24.com.

(١١٢) هايدي الشافعي، دلالات التحركات المصرية الأخيرة في أزمة سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، تـــاريخ النشر:١٨/ ٣/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع:www. marsad. ecsstudies. com

(١١٣) محمد عبدة حسنين، سد النهضة الأثيوبي والخيارات الحرجة،جريدة"الشرق الأوسط" الألكترونية، العـدد ١٥٠٨٢، لنـدن– المملكة المتحدة، ٤/ ٣/ ٢٠٢٠.

(١١٤) نقلاً عن: السيسي يطمئن المصريين بخصوص سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المَعلومات العالمية "الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www. Arabic.RT.com

(١١٥) إجتماع مفاوضات سد النهضة لم يصل لأي نتيجة، نَقلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٦/١١، متوفر على الموقع: www.al-sharaq.com

(١١٦) هل يتدخل مجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة مسؤول أممي متشائم، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالميـة" الأنترنـت"، تـاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٢٤، متوفر على الموقع: www.alhurra.com

(١١٧) مصر تطلب" إيضاحاً عاجلاً" من أثيوبيا حول بدء ملء خزان سد النهضة، نَقلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية" الأنترنت"، تـاريخ النشر: ١٦/ ٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع:www.arabic.news.com

(١١٨) نقلاً عن: محمد عبد العظيم مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

(١١٩) مصر تتخذ قراراً بشأن مفاوضات سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشـر: ٢٠٢٠/٨/١١، متوفر على الموقع: www.mebusiness.ae.ar.com

(١٢٠) نهى محمود، عقد من مفاوضات سد النهضة: مصر بين مجلس الأمن والخيار الأثيوبي، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٥/ ٩/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www. alhurra.com

(١٢١) سد النهضة: مصر والسودان وأثيوبيا تستأنف المفاوضات بعد تحذير دونالد ترامب من تسبب الأزمة في عمل عسكري، نَقلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١٠/٢٧، متزفر على الموقع: www.bbc.com/Arabic

(١٢٢) أستئناف مفاوضات سد النهضة في الخرطوم بين مصر والسودان وأثيوبيا، نَقلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية" الأنترنت"، تـاريخ النشر: ٢٠٢٠/١١/١،متوفر على الموقع: www.france24.com

(١٢٣) محمد عبدالله، متجاهلة تحذيرات ترامب... هل تفرض أثيوبيا سياسة الأمر الواقع على مصر؟، نَقـلاً عـن شَـبكة المعلومـات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/١١/٥، متوفر على الموقع: www.aljazeera.net

(١٢٤) محمد عبدالعظيم مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

(١٢٥) بلال المصري، مصدر سبق ذكره، ص،ص٦، ٣٣، ٤٩ ، ٥٥.

(١٢٦) هايدي الشافعي، مصدر سبق ذكره.

(١٢٧) مصر ترفض مقترحات أفريقية لتسوية أزمة سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المَعلومات العَالمية" الأنترنت"، تاريخ النشـر: ٢٢/ ٣/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.alaraby.co.uk.com

(١٢٨) لهذه الأسباب الخيار العسكري في سد النهضة مستحيل، نَقلاً عن شبَكة المعلومـات العالميـة" الأنترنـت"، تـاريخ النشـر: ٢٠٢٠/٣/٣، متوفر على الموقع: www.alaraby.co.uk.com

(١٢٩) أزمة سد النهضة باتت مستحكمة فكيف سيكون المخرج، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(١٣٠) نقلاً عن: محمد حسن عامر، ٩ قرارات للجامعة العربية بشأن سد النهضة ابرزها رفض أي إجراء أحادي، نَقلاً عن موقع صحَيفة الوطن الالكترونية، تاريخ النشر: ٢٣/ ٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www. elwatannews.com

(١٣١) محمد عبدة حسنين، سد النهضة مصر تتحرك أمنياً وأثيوبيا متمسكة بحقوقها التنموية، جريدة الشرق الأوسط الألكترونية، العدد ١٥١٣٧، لندن– المملكة المتحدة، ٨/ ٥/ ٢٠٢٠.

(١٣٢) ملء فني فإعلان كيف تلاعبت أثيوبيا بمصر على مدار ٥ سنوات، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٢/ ٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.arabicpost.net

(١٣٣) أحمد مسعد، مصر ترد رسمياً على ملء أثيوبيا لـ "سد النهضة"، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر:٥/ ٨/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.masrawy.com

(١٣٤) نقلاً عن: حسن اللبان، مصر تطلب من الدول العربية الوقوف معها في أزمة سد النهضة، نَقلاً عن شَبكة المَعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ١٢/٨/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.alresala.com

(١٣٥) نقلاً عن: أثيوبيا ومصر تثيران أزمة سد النهضة بالأمم المتحدة فكيف دافع السيسي وآبي أحمد عن موقف بلديهما؟،نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٦/ ٩/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.arabicpost.net

(١٣٦) زكي البحيرى، مصدر سبق ذكره، ص٥١٠.

(١٣٧) أحمد محمد أبوزيد، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١٣٨) أعراب أحمد نوراة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

(١٣٩) أحمد البرديسى، مصدر سبق ذكره، ص، ص ٦٠، ٨٠.

(١٤٠) نقلاً عن: محمد عبدة حسنين، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(١٤١) أزمة سد النهضة: الخيار العسكري وراء الظهر، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٥/٣/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع:www.alakhbar.com

(١٤٢) من المواطن الأسد إلى إستبعاد الخيار العسكري، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٨/٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.aljazeera.net

(١٤٣) لهذه الأسباب الخيار العسكري في سد النهضة مستحيل، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٤٤) نَقلاً عن: فرانس 24، السيسي يؤكد أن مصر في معركة مفاوضات طويلة بشأن سد النهضة، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www. France24.com

(١٤٥) سد النهضة: أثيوبيا تحظر الرحلات الجوية فوق السد لدواعي أمنية، نَقلاً عن شَبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٤/ ١٠/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.bbc.com–arabic

(١٤٦) نقلاً عن: ترامب: مصر قد تفجر سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٤/١٠/٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www. ar.farsnews.ir/middle- east

(١٤٧) إسلام تايمز– وكالات، أثيوبيا ترفض أي تهديدات موجهه بشأن سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٠، متوفر على الموقع: www.islamtimes.org

(١٤٨) أحمد البرديسى، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

(١٤٩) هاني نبيل صبحي شراب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(١٥٠) عبدالتواب بركات، حل أوربي لأزمة سد النهضة، نَقلاً عن شبكة المعلومات العالمية"الأنترنت"، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٣/٢٢، متوفر على الموقع: www.alaraby.com